الأمم المتحدة
S/2015/107
مجلس الأمن
Distr.: General
12 February 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم لأحيل رسالة موجهة من ممثل الائتلاف السوري، مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك ليال غرانت

170215 170215 15-01919 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أريد أن أوجِّه انتباهكم، ببالغ الجزع، إلى المجزرة التي تتكشف أبعادها حالياً في ضاحية دوما السورية، والحاجة الملحة إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات شاملة لوقف الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام السوري، قبل أن تسفر عن المزيد من إراقة الدماء.

فبدءاً من يوم الخميس ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، أصبحت ضاحية دوما التي تسيطر عليها المعارضة هدفاً للقصف الجوي العشوائي المتواصل من جانب قوات النظام السوري. وعلى مدى الأسبوع الماضي، تعرضت هذه المنطقة التي يقطنها مدنيون لقصف وحشي شنته القوات الجوية التابعة للنظام السوري باستخدام البراميل المتفجرة، في انتهاك مباشر لمبدأ التمييز ومبدأ التناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي الإنساني، ولقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي يحظر بوضوح ''استخدام البراميل المتفجرة واللجوء إلى وسائل الحرب التي تتسبب بطبيعتها في إصابات زائدة عن الحد أو معاناة لا داعي لها''. وقد أدَّت هذه الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى قتل الرجال والنساء والأطفال دون تمييز، وإلى تشويههم وإصابتهم بجراح.

ويوم الجمعة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، أدَّى ما يزيد على ٦٠ هجمة من الهجمات الجوية التي شنها النظام السوري على دوما إلى وفاة ٨٢ شخصا على الأقل، بما في ذلك ١٨ طفلاً. ويوم الاثنين ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، أي في اليوم نفسه الذي وصل فيه إلى دمشق المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية لمناقشة وقف إطلاق النار في حلب، تسببت هجمات النظام في دوما في مقتل ٢٣ مدنياً وإصابة ٧٠ آخرين بجراح، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وفي اليوم التالي، قال الأسد لجيرمي بوين، من هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، إن النظام لا يستخدم البراميل المتفجرة، إنما ''يدافع عن الشعب''، وإن هجماته ليست عشوائية. وتلك أكاذيب واضحة تتناقض مع المقدار الضخم من الأدلة التي تم التحقق منها بصفة مستقلة.

وتشكل الهجمات على دوما جزءاً من محاولة يبذلها النظام السوري على نطاق أوسع للقضاء على جميع أشكال المعارضة والانشقاق في محافظة الغوطة الشرقية التي تخضع للحصار. وإذ يشعر النظام السوري بعدم الرضا عن النتائج التي أسفر عنها الحصار الذي يفرضه منذ عامين على الغوطة الشرقية، فقد اختار مضاعفة محاولاته الوحشية لقتل أي سوري يتجرأ على

المطالبة بالحرية. وفي الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير، قُتل ما لا يقل عن ١٧٨ مدنياً في الغوطة الشرقية، وهو عدد مهول ويمثل ٨٠ في المائة من الحصيلة الإجمالية للقتلى.

ومن خلال هجمات النظام السوري على دوما والغوطة الشرقية بأكملها، تتأكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية شاملة لوقف ارتفاع حصيلة القتلى في سورية. ولن تتمكن الغارات الجوية التي تُشن حالياً ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام من الحدِّ من التهديد الذي يمثله المتطرفون أو القضاء عليه في سورية ما لم يتخذ مجلس الأمن إجراءات شاملة لمعالجة السبب الرئيسي لانتشار الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو وحشية نظام الأسد وعدم خضوعه لسيطرة القانون. وما دام النظام السوري يواصل ارتكاب الفظائع مع الإفلات من العقاب في المناطق التي يقطنها مدنيون، ومنها دوما، سيستمر المتطرفون في استغلال اليأس والسخط اللذين يلدهما هذا النظام.

ومن الضروري أن يتخذ مجلس الأمن خطوات على الفور لوقف العنف في دوما وفي جميع أنحاء سورية. وكخطوة عاجلة، يجب على مجلس الأمن أن يجتمع هذا الأسبوع من أجل: ’١‘ مناقشة الحالة في دوما وإدانة قيام النظام باستعمال القوة العشوائية؛ ’٢‘ الإعراب كتابياً عن التزامه بإنفاذ القانون الدولي في سورية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات الفورية، يجب على مجلس الأمن أن يقوم بأكثر مما يقوم به بكثير لكفالة حماية المدنيين في سورية وفقاً للقانون الدولي. وكخطوة أولى، من الطبيعي أن يضع المجلس قراراً جديداً، حازماً، واجب الإنفاذ، ليكون بمثابة رادع حقيقي عن ارتكاب الفظائع في المستقبل. فالنظام السوري لا يحترم القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، ومجلس الأمن لا يقوم بإنفاذها.

وما هذا إلا الحد الأدنى الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يفعله. وتكشف الأكاذيب التي وردت في حديث الأسد إلى قناة هيئة الإذاعة البريطانية، في ١٠ شباط/فبراير، حقيقة جليَّة هي: سيستمر القتَلَة في القتل ما لم يكن هناك من رادع يردعهم. ويظنُّ الأسد أن بإمكانه تضليل المجتمع الدولي لأن أعماله لم تقابلها أي عواقب حتى الآن. لكن هذا الحال يجب أن يتغير. ولدى مجلس الأمن القوة على إحداث التغيير والتمهيد لإيجاد حل سياسي للأزمة على أساس الصيغة الانتقالية التي ينص عليها بيان جنيف.

(توقيع) نجيب الغضبان
الممثل الخاص للائتلاف السوري
لدى الأمم المتحدة